مستويات التحضر كأساس لتحديد الدور الوظيفى للتجمعات العمرانية بمحافظة الجيزة

أ.م.د. خديجة عبد الرحمن عطية
قسم التنمية الإقليمية
كلية التخطيط الإقليمى والعمرانى / جامعة القاهرة

١-١ مقدمة

لعل من أهم خصائص التغير الديموجرافى الذى تشهده الدول النامية اليوم والذى يثير قلق الحكومات لما يتضمنه من مخاطر وتحديات على كافة المستويات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية – النمو السريع للمدن الرئيسية بها بصفة خاصة ونمو القطاعات الحضرية على حساب القطاعات الريفية بصفة عامة.

وقد شهدت المدن المصرية (منذ عهد محمد على)* نمواً ارتبط بالنمو والتطور الطبيعى لسكان مصر الذى لم يكن يتعدى بأى حال من الأحوال ١% سنوياً نتيجة لارتفاع معدلات الوفيات وانتشار الأوبئة وعدم توافر الخدمات الطبية – ولم تبدأ الصحوة الحقيقية للقطاع الحضرى فى مصر سوى ابتداء من منتصف القرن الحالى حيث ارتفعت نسبة سكان الحضر لتصل إلى ٤٢,٦ % من العدد الكلى للسكان سنة ١٩٩٦ وارتفع عدد المدن الكبرى** من ١٠ مدن عام ١٩٨٦ إلى ١٣ مدينة ١٩٩٦ وبدأ النمو الحضرى يتخذ أشكالاً أكثر وضوحاً تدريجياً – غير أن نمو المدن المصرية لم تواكبه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى عادة ما ترتبط بهذا النمو فى النموذج الغربى . ونعنى بها انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة العاملين فى القطاعات الانتاجية وارتفاع نسبة المتعلمين : فهذه المتغيرات المرتبطة بالنمو الحضرى وإن حدثت فلم تحدث بنفس السرعة ولم تنمو بإيقاع متوازى ... وهذا يعنى أن كثير من مدننا المصرية لا تتسم بالخصائص الحضرية المرتبطة بالاقامة فى المدن إلا من حيث الحجم .

* د. أنور عبد الملك – نهضة مصر – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٨٣

** أكثر من ٢٥٠ ألف نسمة .

وعلى الطرف الآخر تشير الدراسات إلى أن ثمة تغيرات حضرية قد حدثت للريف المصرى فى الفترة الأخيرة (حوالى ١٥ سنة) نتيجة دخول الكهرباء وما تبع ذلك من مظاهر استهلاكية، زيادة استهلاك المياه، زيادة ملكية السيارات، الانتقال اليومى من القرية للمدينة للحصول على الاحتياجات فى المجالات المختلفة، زيادة نسبة التعليم وارتفاع الوعى الصحى، بالإضافة إلى التحول فى مجال آلية الزراعة وتقلص المشتغلين بالنشاط الزراعى لصالح الأنشطة الأخرى.

وتبدوا خطورة التحولات التى تشهدها القرية المصرية فى المرحلة الراهنة فى الإيقاع السريع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية وأثر ذلك على التغير المتسارع لهيكل القرية العمرانى حيث العديد من المظاهر الحضرية وهى لازالت غير مهيأة لذلك مما أفرز العديد من السلبيات منها تدهور حالة المرافق والبنية الأساسية وقصور الخدمات وتفاقم مشكلة الإسكان الريفى وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الأراضى – وانتشار الازدحام والضوضاء والتلوث والنمو العشوائى وما يتمخض عنه من زحف عمرانى على الأراضى الزراعية ونمو القطاع غير الرسمى وتداخل الأنماط الريفية والحضرية فى مجتمع القرية.

١-٢ الهدف من الدراسة

أدت موجات الهجرة المتدفقة من الريف إلى الحضر إلى انتقال خصائص ريفية كثيرة إلى المدن الكبرى والمراكز الحضرية – وعلى الجانب الآخر ونظراً لملاصقة المناطق الحضرية للمناطق الريفية انتقال كثير من الخصائص إلى القرى – أى أن الاتصال المتزايد بين القرية والمدينة قد ترتب عليه حدوث عملية مزدوجة تجرى فى وقت واحد، هى تريف المدينة، تحضر القرية – الأمر الذى أدى بالحكومة إلى إصدار بعض القرارات الإدارية لتحويل الكثير من القرى المصرية المتضخمة سكانياً إلى مدن وفقاً لمعيار وحيد وهو حجم السكان الأمر الذى يتنافى مع مقومات الحياة الحضرية لهذه التجمعات الريفية ويجعلها تنوء بالعديد من المشاكل العمرانية والاجتماعية على حد سواء.

وفى هذا الإطار تحدد الهدف من البحث وهو التوصل إلى أداه تساعد على تصنيف الوحدات الإدارية من حيث درجة تحضرها أو تريفها عن طريق وضع معيار يسمح بالفصل بين ما هو مدينة وما هو قرية من ناحية مع إعطاء أولوية للمناطق الريفية التى تتميز دون

غيرها بالحضرية والتى تتمتع بمقومات المدينة من حيث القيام بهذا الدور فى التحول إلى الحالة الحضرية – بالإضافة إلى محاولة النهوض بالمناطق الحضرية (المدن) غير القادرة على القيام بدورها بسبب افتقارها لمقومات هذا الدور بالرغم من اتصافها بصفة الحضرية من ناحية أخرى.

٢-١ منهجية البحث

ترتبط منهجية البحث بتحقيق الهدف الرئيسى منه وهو التحديد الدقيق لهوية التجمعات العمرانية من حيث انتمائها إلى الحالة الحضرية " أو الريفية " وذلك من خلال اشتقاق دالة رياضية تساعد على وضع الوحدة الإدارية فى موقعها السليم من حيث الحضرية والأسلوب المقترح هو أسلوب التحليل التمييزى والذى سوف يتم استخدامه فى بناء نموذج يحتوى على مجموعة من المتغيرات التى سوف تثبت قدرتها على عملية التمييز بين الحضر والريف من خلال التطبيق الفعلى.

٢-٢ النطاق المكانى للدراسة

تم اختيار محافظة الجيزة كمجال مكانى للدراسة للأسباب التالية :

١- تعتبر الجيزة من أكبر المحافظات الريفية (نسبة الحضر بالمحافظة ٥٤% حسب بيانات تعداد السكان الأخيرة ١٩٩٦) التى تتأثر إلى حد كبير بكونها ملاصقة لمدينة القاهرة كما أن أجزاء كبيرة من حضر محافظة الجيزة يتحد مع القاهرة فى تكوين النطاق العمرانى لإقليم القاهرة الكبرى وبالتالى فهى الامتداد الطبيعى للعاصمة حيث ترتبط بها بخطوط مواصلات رئيسية وسهلة تصل بين المحافظتين عن طريق الكبارى الممتدة عبر نهر النيل.

٢- وجود علاقة تبادلية بين محافظة الجيزة ومحافظة القاهرة وليس أدل على ذلك من حصول محافظة الجيزة على ٢١٤ ألف مهاجر من القاهرة حسب بيانات التعداد ١٩٨٦ مما يؤكد دور محافظة الجيزة بصفة عامة ومدينة الجيزة بصفة خاصة فى استقطاب العديد من السكان المهاجرين من الريف مما أدى إلى انتقال كثير من الخصائص الريفية إلى المحافظة من ناحية وظهور التجمعات العشوائية بها من ناحية أخرى .

٣- انعكس ذلك على معدلات النمو السكانى بالتجمعات الريفية - فقد بلغ معدل النمو السكانى للتجمعات الريفية فى الجزء الواقع منها فى نطاق إقليم القاهرة الكبرى ٢,٧ % فى الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٦٠ كما ارتفع إلى ٣,٩ % فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٦ ثم واصل ارتفاعه ليصل إلى ٦,٢ % فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦ .

٤- مع ازدياد معدلات التضخم ازداد معدل تحول القرى إلى مدن مثل قرى أوسيم وأبو النمرس مما ساعد على خلق نقاط جذب جديدة تكتسب شرعيتها على حساب الأراضى الزراعية .

٥- مما سبق يتضح أن محافظة الجيزة تمثل حالة غنية للدراسة حيث تضم مجموعة من السكان المتباينة من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية - كما تضم أشكال مختلفة لمظاهر التحضر نتيجة للتوسع المستمر فى كتلتها العمرانية .

وتقع محافظة الجيزة غرب نهر النيل فيما عدا مركز الصف الذى يقع شرق النيل والواحات البحرية التى تقع فى قلب الصحراء الغربية والتى ضمت للمحافظة ١٩٧٤ - وتبلغ مساحة المحافظة ١١٥٦ كيلو متر مربع تقريباً* وتعتبر الجيزة المنطقة الحضرية الثانية بعد القاهرة من حيث مساحة الأحياء الحضرية بها وثقلها السكانى وحجم الخدمات والمرافق العامة كما أنها المحور الثانى فى إقليم القاهرة الكبرى الذى يضم القاهرة والجيزة والقليوبية.

وترتبط الجيزة بالقاهرة عن طريق الخدمات المتمركزة فى القاهرة على أساس أنها العاصمة والمركز الإدارى والصناعى كما أن وجود قلب مدينة القاهرة وحركة التجارة فيها والمراكز الترفيهية والثقافية وعدم توافر أو تركز هذه الخدمات فى الجيزة يجعل حركة السكان مستمرة بين الجيزة والقاهرة - كما أن هناك حركة تبادلية عكسية من القاهرة للجيزة حيث تعتبر الأخيرة مركزاً سياحياً وترفيهياً يتمثل فى الأهرامات وسقارة ومركز للتعليم يتمثل فى جامعة القاهرة وبعض المبانى الإدارية والحكومية مما يجعل هناك حركة تبادلية من القاهرة إلى الجيزة وبالعكس.

٢-٣ متغيرات الدراسة

* محافظة الجيزة - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - وصف محافظة الجيزة بالمعلومات - يوليو ١٩٩٩

بالرغم من صدور بيانات تعداد السكان الأخير ١٩٩٦ إلا أن الدراسة اعتمدت على بيانات تعداد سكان ١٩٨٦ لمجموعة من الأسباب:

١- معظم التغيرات التى حدثت فى نمط التحضر فى مناطق ما حول القاهرة تركزت فى الفترة من أواخر السبعينات إلى منتصف الثمانينات - كما أن النمو العمرانى المرتفع الذى شهدته مصر بصفة عامة وأطراف القاهرة بصفة خاصة ارتبط بنفس الفترة زاد عدد المدن من ١٤٦ مدينة سنة ١٩٧٦ إلى ١٦٦ مدينة ١٩٨٦ بينما (زاد من ١٦٦ مدينة ١٩٨٦ إلى ١٧٦ مدينة ١٩٩٦ باستبعاد مدن محافظات الحدود)

٢- اعتبارا من تاريخ تعداد ١٩٨٦ ظهر بوضوح دور محافظة الجيزة فى مشاركة محافظة القاهرة فى جذب المهاجرين حيث تضاعف عدد المهاجرين من القاهرة إلى الجيزة من ١٢٢ ألف مهاجر عام ١٩٧٦ إلى ٢١٤ ألف مهاجر سنة ١٩٨٦ *.

٣- الهدف من البحث لا يعتمد على تاريخ تعداد معين وإنما هو الوصول إلى الدالة التى يمكن أن تستمد من بيانات تعداد حديث وتطبيقها على تعدادات تالية بشرط أن يكون التعداد المعتمد على بياناته بعد تاريخ ١٩٦٠ وهو أول تاريخ طبقت فيه قانون الإدارة المحلية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠.

٤- بعد الوصول إلى دالة التمييز اعتماداً على بيانات ١٩٨٦ يمكننا التحقق من توافر صفة الحضرية لبعض الوحدات التى انتقلت من الحالة الريفية إلى الحالة الحضرية بعد تعداد السكان ١٩٨٦ .

وقد اشتملت محافظة الجيزة حسب بيانات تعداد السكان ١٩٨٦ على ٥٥ وحدة حضرية ما بين شياخة ومدينة (٤٢ شياخة ، ١٣ مدينة) بالإضافة إلى ١٥٥ قرية وقد تم اختيار ١٩ متغير مرتبط بعملية التحضر سواء كانت متغيرات اقتصادية أو ديموجرافية أو تعليمية أو عمرانية على النحو التالى:

مجموعة المؤشرات الديمجرافية:

* خديجة عبد الرحمن ، دكتور ، الهجرة إلى مدينة القاهرة - أثارها ودور المدن الجديدة فى الحد منها - ندوة الهجرة من الريف إلى الحضر - المعهد العربى لإنماء المدن - القاهرة ١٩٩٥

١- معدل الخصوبة.
٢- متوسط حجم الأسرة.
٣- عدد السكان ١٩٨٦.
٤- عدد السكان ١٩٧٦.
٥- معدل النمو السنوى بين ١٩٧٦ ، ١٩٨٦.

مجموعة المؤشرات التعليمية

١- نسبة الأمية لكل من الذكور والإناث.
٢- نسبة النساء فى التعليم.

مجموعة المؤشرات الاقتصادية

١- نسبة العاملين بقطاع التشييد.
٢- نسبة العاملين بالأنشطة الخدمية.
٣- نسبة العاملين بالقطاع الزراعى.
٤- نسبة العاملين بالأنشطة الصناعية.
٥- نسبة العاملين بالقطاع التجارى.
٦- نسبة بطالة الإناث.
٧- نسبة بطالة الذكور.
٨- نسبة النساء فى قوة العمل.

مجموعة المؤشرات العمرانية

١- نسبة البيوت العمرانية.
٢- نسبة الأرض المنزرعة.
٣- نسبة الحجرات المستقبلة.

٢-٤ الأسلوب المستخدم فى الدراسة.

تم اختيار أسلوب التحليل التمييزى Discriminant Analysis الذى قدمه فيشر ١٩٣٦ لحل مشاكل التصنيف حيث يتيح هذا الأسلوب دراسة الاختلافات بين مجموعتين أو أكثر، مجموعة من المتغيرات المميزة discriminating variables.

وقد اقترح فيشر فى البداية أن التصنيف يجب أن يعتمد على توليفة خطية من المتغيرات المميزة والتى تعظم الاختلافات بين المجموعات فى حين تصل بالفروقات داخل المجموعات إلى حدها الأدنى وتأخذ دالة التمييز الصورة.

$$D_i = d_{i1} Z_1 + d_{i2} Z_2 + ... d_{ip} Z_p$$

حيث D_i هى عبارة عن الدرجة فى دالة التمييز رقم i

d's عبارة عن معاملات مرجحة.

Z's عبارة عن القيم المعيارية لعدد P متغير مميز مستخدم فى التحليل.

ولاستخدام هذا الأسلوب تم اختيار ٥٢ وحدة واضحة التصنيف (٣٦ قرية، ١٦ مدينة) كأساس لاشتقاق دالة التمييز ومن ثم اعتبار باقى وحدات المحافظة غير معلومة التصنيف وتطبيق الدالة المشتقة عليها لإعادة تصنيفها، ولبناء النموذج أو الدالة المميزة استخدمنا حزمة SPSS وطريقة stepwise لاختيار مجموعة المتغيرات المعنوية ذات القدرة العالية على التمييز بين الحضر والريف ومن هنا يمكن تلخيص خطوات العمل فى:

١- اختبار صلاحية دالة التمييز وذلك عن طريق إعادة تصنيف الوحدات.

٢- مقارنة التصنيف المقترح بالتصنيف الفعلى لقياس مدى نجاح الدالة فى عملية التمييز ثم التعرف على نسبة التصنيفات الصحيحة Correct classifications على مستوى جميع وحدات المحافظة.

٢-٥ نتائج التحليل التمييزى :

تلخص الجداول التالية نتيجة التحليل التمييزى لوحدات محافظة الجيزة على مستوى الحضر (شياخة – مدينة) وريف (قرية) اعتماداً على بيانات تعداد سكان ١٩٨٦ والذى تكونت المحافظة بناء عليه من ٢٠٧ وحدة إدارية منها ١٥٣ قرية، ٥٤ وحدة ما بين شياخة ومدينة (عاصمة مركز) وقد تم استبعاد ثلاث وحدات لعدم كفاية بياناتهم.

وقد تم اختيار الطريقة التدريجية Stepwise والتى تبدأ باختيار أفضل متغير قادر على عملية التمييز من بين المتغيرات الذى تم تحديدها من قبل الباحث – ثم فى الخطوة التالية يتم اختيار متغير آخر قادر على تحسين عملية التمييز بالانضمام إلى المتغير الأول – ثم تتم عملية اختيار لمتغير ثالث وهكذا وفى كل خطوة يمكن استبعاد المتغيرات المختارة إذا ثبت أنها تقلل القدرة على التمييز إذا ما ضمت إلى المتغيرات المختارة حديثاً ... وهكذا حتى نصل إلى أن أى إضافة لمتغيرات جديدة سوف يقلل القدرة على التصنيف.

ومن استعراض نتائج التحليل يتضح :

(١) أن المتغيرات التى تضمنها التحليل حققت درجة عالية من الفصل بين الحضر والريف والتى يعكسها Wilk's Lambda والذى يعتبر مقياس متعدد المتغيرات Multivariate measure للاختلافات بين المجموعات على مختلف المتغيرات حيث بلغ ٠,٣٠١٧٣٤ (جدول رقم ١) للدالة الأولى والوحيدة " كلما اقترب هذا المقياس من الصفر كلما دل ذلك على وجود قوة تمييز عالية فى المتغيرات المستخدمة " أما إذا اتجه هذا المعامل إلى قيمته القسوى أى الواحد الصحيح دل ذلك على عدم وجود قدرة على التمييز.

(٢) مقياس آخر يمكن أن يوضح الاختلافات بين خصائص مجموعتى الحضر والريف وهو مراكز الثقل أو Group centroids والتى وردت بالجدول (٢) والتى تلخص مكان المجموعة فى المجال الذى عرف بواسطة دالة التمييز ومن بيانات الجدول المشار إليه يتضح مدى الاختلاف بين مركزى الثقل للمجموعتين (٠,٩٩٢٨٩ – ٢,٢٨٣٦٥).

(٣) أما عن مقياس الاقتران بين دالة التمييز Discriminant function ومجموعة المتغيرات والذى يعتبر بدوره مقياس على قدرة الدالة المشتقة على التمييز بين مجموعتى الحضر والريف والذى يقاس بمعامل الارتباط المقنن Canonical correlation والذى بلغ ٠,٨٣٥٦ مما يعكس ارتفاع درجة الاقتران – كما أن مربع هذا المعامل والذى يبلغ حوالى ٧٠% يوضح قدرة معادلة التمييز المشتقة على تفسير الاختلافات بين المجموعتين (أى أن دالة التمييز تفسر ٧٠% من الاختلافات بين الحضر والريف).

مما سبق يتضح أن مجموعة المتغيرات التى تم اختيارها للتمييز بين المجموعتين قد حققت درجة عالية من الفصل – ومن ثم ننتقل الآن إلى استعراض مساهمة كل متغير حسب أهميته فى دالة التمييز عن طريق اختبار معاملات التمييز المعيارية Standard discriminant function coefficients والتى يلخصها جدول (٣) حيث يكن تسجيل الملاحظات التالية.

١- أن المتغيرات التى ساهمت بدرجة كبيرة فى الفصل بين الحضر والريف كانت مؤشرات وضع المرأة فى كلا المجتمعين (نسبة النساء فى قوة العمل ، ونسبة النساء فى التعليم*.)

٢- كان لمؤشرات توزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية مثل العاملين بقطاع الخدمات والعاملين بالقطاع الزراعى دور أيضاً فى عملية الفصل بالإضافة إلى مؤشر البطالة.

٣- ساهم الوضع السكنى فى الفصل بين الحضر والريف والذى عبرت عنه (نسبة البيوت الريفية والأرض المنزرعة).

٤- أما المتغيرات التى لم يكن لها دور يذكر فى عملية الفصل بين الحضر والريف فقد تركزت فى مجموعة المتغيرات الديموجرافية (والذى يدعو للدهشة عدم ظهور

* يؤيد هذه النتيجة ما وصلت إليه دراسة الدكتور السيد الحسينى " الفروق الريفية الحضرية فى بعض الخصائص السكانية – تحليل احصائى" حيث استهدفت الدراسة تحليل الفروق الريفية – الحضرية المتعلقة ببعض الخصائص السكانية فى عدد من المجتمعات المحلية ذوات الأحجام المتباينة فى كل من الوجهين البحرى والقبلى بمصر وفقاً لتعداد ١٩٦٠ – وقد كشفت الدراسة التحليلية عن وجود فروق ريفية حضرية فى خاصيتين سكانيتين هما المهنة والتعليم.

الخصوبة كعامل للفصل بين الحضر والريف – بالرغم من أن انخفاض الخصوبة فى نظر عدد غير قليل من الدارسين يتزايد بتزايد درجة التحضر ويرجح أن عدم ظهور هذا المؤشر يرجع إلى قصور التبليغ عن المواليد فى الريف مقارناً بالحضر – وكذلك سوء الأحوال الصحية والبيئية فى الريف مما يزيد من احتمالات فشل الحمل فى المناطق الريفية – أضف إلى ذلك احتساب أولاد المهاجرين من الريف الذين تم إنجابهم قبل الهجرة إلى الحضر ضمن خصوبة سكان الحضر *) بالإضافة إلى مقياس الأمية بالنسبة للإناث وبعض المقاييس الاقتصادية كبطالة الإناث والعاملين بقطاعى التشييد والتجارة.

أما عن درجات التمييز Discriminant Scores والتى يتم حسابها عن طريق الضرب التجميعى لمعاملات دالة التمييز غير القياسية Unstandardized discriminant function coefficients فى قيم المتغيرات مع إضافة الحد الثابت جدول (٤) فعن طريقها يصبح من الممكن الحصول على قاعدة لتصنيف الحالات (الوحدات الجغرافية) فى أحد المجموعات (حضر/ريف) حيث يستلزم عملية التصنيف قياس المسافات بين الحالة ومتوسطات المجموعات ومن تم تصنيف الحالة ضمن المجموعة التى تقترب من متوسطها أكثر من متوسط المجموعة الأخرى أو المجموعات.

ويبين جدول (٥) الحالات التى تم إعادة تصنيفها وتلك التى استقرت على التصنيف الفعلى لها – من الجدول نجد أن نسبة التصنيف الصحيحة أو Correct classification قد بلغت ٩١% وأعيد تصنيف ٩ وحدات من الحضر إلى الريف ، ١٠ وحدات من الريف إلى الحضر.

* عبد الخالق ذكرى ' التحضر وأثره فى مستويات خصوبة نساء الجمهورية العربية المتحدة ، المركز الديموجرافى لشمال أفريقيا، ديسمبر ١٩٦٤.

جدول (١)

دالة التمييز المقننة Canonical Discriminate Function

الدالة	القيمة الكامنة	نسبة من التباين	الارتباط المقنن	ويلكى لامبادا	مربع كا	درجات الحرية	معنوية
١	٢,٣١٤٢	١٠٠,٠٠	٠,٨٣٥٦	٠٣٠١٧٣٤	١١٢,٦٣٢	٦	٠٠,٠٠

جدول (٢)

دوال التمييز المقننة محسوبة من متوسطات المجموعة

Group Centroids

المجموعة	الدالة الأولى
٠	٠,٩٩٢٨٩ -
١	٢,٢٨٣٦٥ +

جدول (٣)

معاملات التمييز المعيارية

Standard discriminant function coefficient

المتغير	المعامل
نسبة العاملين بالزراعة	٠,٢٧٦٩٢ -
نسبة العاملين بالخدمات	٠,٣٧٨٨٢ -
أمية الذكور	٠,٦٣٠٠٦ +
نسبة النساء فى قوة العمل	٠,٤٢٨٦٨ +
نسبة النساء فى التعليم	٠,٤٢٧١١ +
نسبة الأرض المنزرعة	٠,٢٨١٨١ -

جدول (٤)

معاملات التمييز غير المعيارية

Unstandardized canonical discriminant function

المتغير	الدالة الأولى
الزراعة	٠,٠١٣٠٢٥٥ –
الخدمات	٠,٠٤١١٧٩١
أمية الذكور	٠,٠١٣٥٣٠٩
نساء فى قوة العمل	٠,١٠٩٩٧٩٧
نساء فى التعليم	٠,٠٦٩٧٩٩١
الأرض المنزرعة	٠,٠٠٠٢٠٥٥٩ –
الحد الثابت	٢,٤٨٥٧٦٠٧ –

جدول (٥)

نتائج التصنيف

المجموعة الفعلية Actual Group	عدد الحالات No. of cases	المجموعة المتوقعة Predicted group membership	
المجموعة الأولى (٠)	١٥٥	١٤٥	١٠
المجموعة الثانية (١)	٥٤	٩	٤٥
الإجمالى	٢٠٩	١٥٤	٥٥

ويوضح جدول (٥) مجموعة الحالات التسعة عشرة والتى تغير تصنيفها سواء من الريف إلى الحضر أو من الحضر إلى الريف حسب احتمالات وقوعها ضمن المجموعة الأولى (الريف) أو الثانية (الحضر) حيث تنتمى الحالة فى النهاية إلى المجموعة التى يكون الاحتمال البعدى لها هو الأكبر The posterior probability بمعنى أن الحالة تنتسب إلى المجموعة الأكثر قرباً لها إعتماداً على درجتها المعيارية. (انظر الخرائط المرفقة)

ومن بيانات الجدول نجد إن أكثر المناطق الحضرية قرباً من الحالة الريفية هى كل من الزبو ومنديشه وأوسيم بينما أكثر المناطق الريفية قرباً من الحالة الحضرية هى كل من المعتمدية ومنشية القناطر ووراق الحضر ووراق العرب ، والمتتبع لأحجام سكان تلك التجمعات يجد أنه ثمة علاقة قوية بين حجم السكان والحالة (حضر/ريف) باستثناء "أوسيم" فعدد سكان الزبو ومنديشة يقل عن ٧٠٠٠ نسمة – وعلى الجانب الآخر نجد أحجام سكان كل من المعتدية ووراق العرب قد ارتفعت (بلغت ١٠٠ ألف فى المعتمدية، ٢٠٥ ألف بوراق العرب) مما يؤيد العلاقة بين حجم السكان والحالة الحضرية.

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على تلك الوحدات والتى يمكن تقسيمها إلى:

أولاً: الوحدات التى جاءت ريف بعد التحليل بينما هى فى الأصل مناطق حضرية.

١- قرى مندمجة مع الكتلة الحضرية الحالية مكونة لأطراف مدينة الجيزة مثل غطاطى – كفرة الجبل – نزله البطران حيث تتميز هذه الوحدات بوجود ظهير زراعى كثيف مرتفع الانتاجية وتقوم بزراعة حاصلات زراعية مولدة للدخول المرتفعة (خضر وفاكهة) وليس محاصيل زراعية تقليدية مما يصبغ على تلك الوحدات الحياة الريفية مع وجود المشروعات المرتبطة بالزراعة مثل الإنتاج الداجنى ومشاتل الزهور بالإضافة إلى قصور البنية الاساسية والخدمات الأساسية التى تجذب الاستثمارات العقارية فى مجال الإسكان (عوامل جذب) والتى تلزم لتحضر تلك القرى.

٢- قرى (مدن) عواصم المركز (قواعد إدارية).

مثل أبو النمرس – البدرشين – الصف – أوسيم

وهى وحدات ذات قواعد اقتصادية هشة لا تسمح بتحول مهنى واسع يساعد على سرعة تحضرها وتغير استعمالات الأراضى بها – كما أن نسبة الأنشطة الخدمية بها لا تتجاوز ١٠% لا يوجد بأى منها محطة للصرف الصحى – هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المبانى ذات الحوائط الحاملة والأسقف الخشبية والمبانى ذات الدور الواحد – وبالنسبة لمدينة البدرشين هى عاصمة مركز إدارى يتوقف دورها عند الدور الإدارى للمناطق الريفية المحيطة بها أما أوسيم فهى قرية تحولت حديثاً إلى مدينة (١٩٨٠/٣/٦) واتصافها بالحضرية يستلزم وقتاً للانتقال من الصفة الريفية إلى الصفة الحضرية، كما تعتبر أوسيم أيضاً منطقة أو تجمع هامشى يجذب المهاجرين الريفيين بخصائصهم الريفية إلى منطقة القاهرة الكبرى.

ثانياً: الوحدات التى جاءت تصنيفها حضر بعد التحليل بينما هى فى الأصل مناطق ريفية:

١– قرى قريبة من أطراف الكتلة الحضرية القائمة. (وراق الحضر – المعتمدية – بشتيل)

وهى وحدات متصلة بطرق رئيسية تتميز بسهولة وإمكانية الوصول العالية مما يساعد على سرعة تحضرها ونموها بالإضافة إلى قربها من العمران الحضرى الكثيف بالجيزة مما يشجع (وراق العرب ملتحمة مع الكتلة العمرانية لمدينة الجيزة – المعتمدية على بعد ٧كم من القاهرة بينما وراق احضر تقع فى المدخل الشمالى لإقليم القاهرة وهى عبارة عن جزية وسط نهر النيل) على تيارات الهجرة من مدينة الجيزة إلى تلك القرى بحثاً عن الهدوء والسكن الأقل تكلفة مع الاحتفاظ بالعمل بالمدينة وقد نمت أو تكونت هذه المناطق أصلاً حول بعض الصناعات (الأنوية) التى توطنت بالمناطق القريبة من مدينة الجيزة لتوافر الميزات التوطينية للصناعة بها (إنخفاض سعر الأرض – بعدها عن مناطق التكدس الحضرى وقد انتقلت بعض الأنشطة الحرفية إلى تلك المناطق مثل الورش وصناعة الأثاث مما يؤدى إلى ارتفاع المستوى الاقتصادى.

٢– قرى قريبة من مدن عواصم مراكز ومتصلة بالطرق الرئيسية للكتلة الحضرية بالجيزة. (الجلاتمة – كفر حكيم – منشية القناطر)

هى قرى التحمت مع أطراف الكتلة العمرانية واندمجت فى العمران الحضرى ونشط السوق العقارى والأنشطة السكنية بها. كما أن ارتفاع نسبة تحول الأراضى الزراعية إلى أنشطة سكنية أدى إلى انخفاض العمالة الزراعية وبالتالى التحول إلى الحالة الحضرية – كما تتصف تلك التجمعات بقاعدة اقتصادية ضعيفة مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة بطالة الذكور كما لا تتجاوز نسبة الأنشطة

الخدمية بها عن ٨% وهى فى الغالب خدمات محلية لتغطية متطلبات الزيادة السكانية وهى ليست خدمات إقليمية وتعتبر هذه المناطق مناطق متأثرة ليس فقط بمدينة الجيزة بل متأثرة بمدن أخرى مثل القناطر الخيرية (محافظة القليوبية) وبعض مدن محافظة المنوفية.

جدول رقم (٦)

الوحدات التى تغير تصنيفها من الحضر إلى الريف وبالعكس

مرتبة حسب احتمال انتمائها للحالة الجديدة

القسم	م	الوحدة	الحالة قبل التصنيف	الحالة بعد إعادة التصنيف	احتمال انتمائها إلى الحالة الجديدة	عدد السكان سنة ١٩٩٦
الواحات البحرية	١	الزيو	حضر	ريف	٠,٩٩٤٥	٣٠٠٦
الواحات البحرية	٢	منديشا	حضر	ريف	٠,٩٨٦٦	٩٦٠١
أوسيم	٣	أوسيم	حضر	ريف	٠,٩٦٧٤	٥٤٢٦٤
الأهرام	٤	غطاطى	حضر	ريف	٠,٦٧٤٣	١٠٣١١
إمبابة	٥	الجلاتمة	ريف	حضر	٠,٥٦٧٣	١١٧٥٩
إمبابة	٦	بشتيل	ريف	حضر	٠,٥٥١٥	٥٩٣١٧
إمبابة	٧	المعتمدية	ريف	حضر	٠,٩٧٢١	٩٩٥٦٥
إمبابة	٨	منشأة القناطر	ريف	حضر	٠,٩٧٠١	١١١٣٨
إمبابة	٩	وراق الحضر	ريف	حضر	٠,٩٦٧٩	١٠٨٦٩
إمبابة	١٠	وراق العرب	ريف	حضر	٠,٩٢٦٠	٢٠٥٣٠٩
إمبابة	١١	كفر حكيم	ريف	حضر	٠,٦٩٦٩	١٩٠٤٣
الأهرام	١٢	نزلة البطران	حضر	ريف	٠,٦٨٢١	١٩٥٢٦
الأهرام	١٣	كفرة الجبل	حضر	ريف	٠,٨٠٩١	٢١٦٧٣
الجيزة	١٤	أبو النمرس	حضر	ريف	٠,٨٩٠٧	٣٨١٩٧
البدرشين	١٥	البدرشين	حضر	ريف	٠,٥٥٢٥	٥١٢٠٥
الصف	١٦	الصف	حضر	ريف	٠,٥٩١٩	٣٢٣٤٧
العياط	١٧	الجملة	ريف	حضر	٠,٦١٩٢	٦٦١٧
العياط	١٨	بدسة	ريف	حضر	٠,٨٣٥٠	٧٤٦٣
أوسيم	١٩	سقيل	ريف	حضر	٠,٧٦٢٢	١٣٠٩٦

١-٣ ملخص نتائج الدراسة :

٣-١-١ على مستوى المتغيرات التى تضمنها التحليل

١- أظهرت النتائج أهمية دور المرأة فى النهوض بالمجتمع ومساعدته على التحول من الحالة الريفية إلى الحالة الحضرية وقد ظهر ذلك فى وجود أكثر من مؤشر فى دالة الفصل وهى وضع المرأة فى قوة العمل ووضعها فى التعلم مما يوجب على الدولة الاهتمام والنهوض بأحوال المرأة حيث أنها تعتبر عامل هام وحيوى فى تغيير خصائص المجتمعات وتحضرها حيث ترتبط بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى لها كما يمكن استغلال هذا العامل فى تحديد نوعية النشاط الاقتصادى والثقافى للمرأة فى كل من الحضر والريف.

٢- ظهور عامل (نسبة العمالة الخدمية) بثقل معقول فى دال التمييز يعبر عن أن هذا العامل مرتبط بالقرار الإدارى وعلى هذا الأساس يعتبر عامل تابع يأتى نتيجة تأثير العوامل الحضرية الأخرى ومن ثم يمكن إعطاء هذا العامل أهمية فى زيادة مقومات المدن ومساعدتها فى القيام بالدور المفروض أن تقوم به المدنية.

٣- ظهور بطالة الذكور فى دالة التمييز يعبر عن ندرة فرص العمل فى الريف والذى يؤدى بدوره إلى هجرة الذكور من الريف إلى المدينة وما يعكسه ذلك من مشاكل على مستوى القرية والمدينة معاً – ومن ثم فحل مشاكل القرية ومن ثم النهوض بها وفى نفس الوقت تخفيف حدة مشاكل المدينة الناتجة من هجرة الريفيين إليها والذين يقومون بأعمال طفيلية فى أغلب الأحوال يوجب خلق فرص عمل مناسبة للشباب الريفيين.

٤- ظهور البعد العمرانى متمثل فى نسبة البيوت الريفية يؤكد ارتباط هذا العامل كمظهر من مظاهر العمران الريفى ومن ثم يؤيد ذلك أن هناك عوامل مرئية تحدد صفة المحلة العمرانية كإتساع الشوارع وارتفاع المساكن ، ... إلخ.

٥- اختلفات عوامل الفصل بين الريف والحضر فى مصر عنها فى الغرب حيث تركزت فى مصر على عوامل مثل مشاركة المرأة فى العمل، درجة تعليمها ، العاملين بالنشاط الخدمى والبطالة بالنسبة للذكور – بينما تركزت فى الغرب على ارتفاع نسبة العاملين فى القطاع الانتاجى – انخفاض نسبة الخصوبة* – ارتفاع نسبة المتعلمين – ومن ثم يجدر

* سبق أن أوضحنا سبب عدم ظهور الخصوبة كعامل حيوى فى عميلة الفصل

بنا القيام بمزيد من البحوث فى هذا الصدد للوصول إلى المتغيرات والخصائص المميزة التى تقيس الفوارق الريفية الحضرية فى مصر بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة.

٦- هناك مجموعة من المتغيرات التى يمكن أن تضاف إلى العوامل السابقة تساعد على تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات حضرية وأخرى ريفية لم يستطيع البحث الحالى إضافتها لعدم توفر بياناتها من ناحية وضيق الوقت من ناحية أخرى مثل استعمالات الأراضى – الكثافة السكنية – ارتفاعات المبانى .... ولذ قد يكون من المفيد أخذ ذلك فى الاعتبار فى دراسات قادمة.

٣-١-٢ على المستوى العام

١- اقد أدى الاعتماد على المعيار الإدارى فى التمييز بين القرية والمدينة والذى أخذت به مصر منذ طبقت قانون الإدارة المحلية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ إلى تغيير مفهوم الحضر بمعناه كأسلوب للحياة وظهور نمط جديد من التحضر هو التحضر الإدارى والذى لا ينطبق عليه التحضر بمعناه السائد كأسلوب للحياة وما ترتب عليه من ظهور نمط جديد من التجمعات هى " أشباه المدن " والتى تجمع خصائصها بين الحياة الحضرية وخصائص الحياة الريفية – وتلك التجمعات تحتاج إلى تكثيف عمليات التنمية – واستكمال الهيكل العمرانى بها مما يمهد لاستقبال المهاجرين واستقرارهم دون أن يؤدى ذلك إلى خلق مناطق عشوائية .

٢- على الطرف الآخر والذى يخص المناطق الريفية التى ارتفعت بها درجة التحضر فمن الضرورى إصدار القرارات الإدارية اللازمة لتحويلها إلى وحدات حضرية " المعتمدية – منشأة القناطر – وراق العرب – وراق الحضر " حيث يمكن عند ذلك السيطرة على الهياكل العمرانية بها حيث تتيح عملية التحول إمكانية تطبيق القوانين والتشريعات التى تحكم المناطق الحضرية عليها .

٣- إعادة النظر فى سياسات وأسس التحول من الحالة الريفية إلى الحالة الحضرية بما يتوافق مع الوظائف الإقليمية وذلك لتلافى وجود تجمعات تمثل عبء على الدولة فى تنميتها بلا فائدة وفيما يلى بعض الاقتراحات بخصوص تلك الأسس :

- أن تكون القرية المراد تحويلها إلى مدينة مقراً لمركز شرطة .
- ألا يقل عدد سكان القرية عن ٥٠٠٠٠ نسمة .
- أن يؤخذ فى الاعتبار ما وصل إليه النشاط العمرانى فى القرية وكذلك الظروف المعيشية لسكانها وطبيعة ما يقومون به من نشاط يغلب عليه الطابع الحضرى (صناعى – حرفى – تجارى)
- ضرورة صدور قرارات بفصل الزمام الزراعى عن القرية قبل تحويلها إلى مدينة بحيث لا يقع داخل كردونها المقترح أى أراضى زراعية حفاظا على الرقعة الزراعية كثروة قومية للبلاد .
- وجود فروع لمديريات الخدمات المختلفة تكون قوة جذب حضارى للسكان بحيث يقيمون حياة منتجة ونشيطة ومستقرة .

References المراجع العربية

- ابن خلدون – المقدمة – المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة – بدون تاريخ.
- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية – التخطيط العمرانى للقرية المصرية – المرحلة الأولى – دراسة توثيقية للوضع الراهن للقرية المصرية – القاهرة – يونيو ١٩٩٩.
- السيد محمد الحسينى ومحمد على محمد " الفروق الريفية الحضرية فى بعض الخصائص السكانية – دراسات فى علم الاجتماع الريفى والحضرى – دار الكتب للتوزيع – القاهرة سنة ١٩٧٩.
- حسن الخولى – الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعى ثقافى ، الطبعة الأولى – دار المعارف ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٢.
- جمال حمدان ، شخصية مصر – دراسة فى عبقرية المكان ، كتاب الهلال ، يوليو سنة ١٩٦٦ .
- محمد عوده : الهجرة إلى مدينة القاهرة: دوافعها – أنماطها – المجلة الاجتماعية القومية – العدد الأول – المجلد ١١ – يناير ١٩٧٤.
- محمد الجوهرى – علياء شكرى " علم الاجتماع الريفى والحضرى " دار المعرفة الجامعية – ١٩٨٩ .
- محمود الكردى – النمو الحضرى – دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر ، دار المعارف ، عام ١٩٨٠ .
- نهى حامد فهمى " القرية المتحضرة : دراسة اجتماعية للحوامدية " رسالة دكتوراه (غير منشورة) إشراف السيد خيرى – كلية الآداب – جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – التعداد العام للسكان ١٩٨٦ – محافظة الجيزة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – التعداد العام للسكان ١٩٩٦ – محافظة الجيزة.
- محافظة الجيزة – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – وصف محافظة الجيزة بالمعلومات يوليو ١٩٩٩.

المراجع الإنجليزية

- Cooley, W. W. and P. R. Lohnes (١٩٧١) Multivariate data Analysis. New York: John Wiley.
- Everritt H, B.S., and Dunn, (١٩٨٣)
  Advanced Methods of Data Exploration and Modeling, heinemann, London.
- Isard, W. (١٩٦٠) Methods of Regional Analysis:
  An introduction to Regional Science, Technology press and John wiley and Sons, Inc, New York.
- Johnston, R.J. (١٩٧٨) Multivariate Statistical Analysis in Georgraphy, Longman, London and New York.
- Kendall, M. G. (١٩٦٨) A. Course in Multivariate Analysis. New York: Hafner.
- Klecka, W.R. (١٩٨٨) Discriminant Analysis, Sage Publications Ltd., London.

ملخص البحث:

من القضايا المحلية التى تثار فى إطار دراسة الخصائص السكانية فى كل من الريف والحضر فى مصر تلك التى تتعلق بالمعايير التى يتم على أساسها تصنيف المناطق إلى منطقة حضرية وأخرى ريفية فمن الملاحظ أن الفروق ما بين الحضر والريف لا تظهر بوضوح إلا فى أقصى درجات كل منهما – كما لا يوجد انتقال مفاجئ من أحدهما إلى الآخر، وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بتصنيف مراكز العمران فلا يوجد اتفاق عالمى على أسس تصنيف المحلات العمرانية – وفى محاولة لتحديد أسس للتصنيف حاول البحث وباستخدام أسلوب التحليل التمييزى Discriminant Analysis التمييز بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية بالتطبيق على محافظة الجيزة.

وقد أمكن من خلال ذلك تحديد العوامل أو الخصائص التى يمكن عن طريقها التمييز بين الحضر والريف والتى تركزت كما سيتضح من البحث فى كل من مؤشرات وضع المرأة والتوزيع السكانى حسب أوجه النشاط الاقتصادى (العاملين بالقطاع الزراعى وبالقطاع الخدمى) بالإضافة إلى الوضع السكنى.

وينتهى البحث إلى بعض النتائج والتوصيات التى يمكن لصناع القرار الاسترشاد بها عند اتخاذ قرارات إدارية بشأن تحويل بعض المحلات العمرانية الريفية إلى مناطق حضرية من ناحية بالإضافة إلى تحديد بعض المناطق الحضرية المتريفة التى تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من قبل الدولة لكى تنهض بوظيفتها كمنطقة حضرية من ناحية أخرى.

الكلمات الدالة: مستوى التحضر – الدور الوظيفي للتجمع العمراني – الخصائص السكانية للريف والحضر – المؤشرات السكانية الاقتصادية والاجتماعية

Urbanization levels as a basis for determining the functional role of urban communities in Giza Governorate

Abstract: Perhaps one of the most important local issues that arise in the context of studying population characteristics in both rural and urban areas in Egypt are those that relate to the criteria on which areas are classified into urban and rural areas. It is noted that the differences between urban and rural are not evident except in the most extreme degrees of each of them - as there is no sudden transition from one to the other. Despite the interest in the classification of urban centers, there is no global agreement on the basis of classification of urban settlements. - In an attempt to define for such a classification in a case study of Giza, the research uses the discriminant analysis method to differentiate between rural and urban areas.

Keywords:
Level of urbanization – settlement functional role - rural and urban population characteristics - population economic and social indicators